# دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر

د/ جيهان سيد محمد مصطفى
مدرس بكلية الاقتصاد – جامعة ٦ اكتوبر

**الملخص**

تهدف هذه الورقه الى توضيح مفهوم الاقتصاد الغير الرسمى على التخطيط للتنميه المستدامه من خلال تحليل مختلف الاثار السلبيه و الايجابيه على الابعاد الاقتصاديه و الاجتماعيه و المؤسسيه على التنميه المستدامه كما تطرح بعض الحلول و التوصيات لتفعيل دور الاقتصاد الغير الرسمى حيث يناقش الفصل الأول نتناول فيه ماهية الاقتصاد غير الرسمي، وأسبابه وخصائصه وأثارة ونتائجه وطرق تقدير. وفيه نتناول فيه تعريف الاقتصاد غير الرسمي في مصر واسبابه وخصائصه واثاره و نتائجه و اثر الاقتصاد الخفي على التنميه المستدامه كما تتضمن استرايتجيات التعامل مع الاقتصاد الغير الرسمي و فى نهايه تم عرض التوصيات والحلول المقترحة لعلاج ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومن من ضمن هذه التوصيات قيام الحكومات بتسهيل الإجراءات الإدارية أمام ان تقال القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي وتقليل الروتين، –تنمية الوعي الضريبي لدي العاملين بالقطاع الغير رسمي وذلك عن طريق وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية بالبلاد سواء أكانت مسموعة أو مقروءة أو مرئية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

This paper aims to define the informal economy and its relation with planning for sustainable development. It also analyze cons and pros of the economical dimension, the social dimension and the institutional dimension on sustainable development. Furthermore, it discusses some solutions and recommendations to activate the informal economy. Chapter One tackles the definition of the informal economy, its features, effects, reasons and results. Chapter One tackles the definition of the informal economy, its features, effects, reasons and results.

Effects of Hidden Economy on Sustainable development, Strategies of dealing with the informal economy, Suggested and solutions to handle the informal economy there are some recommendations such as Adopting the issue of slums as a fundamental issue threatening national security, Macroeconomic policies must be targeted to achieve the goals of comprehensive growth and poverty reduction by targeting the creation of decent job opportunities

**الكلمات المفتاحيه**

١- الاقتصاد غير الرسمي the informal economy
٢-منظمات المجتمع المدنى civil society organization ,
٣ -القطاع الخاص private sectors-
٤- التنميه المستدامه sustainable development
٥- الاطار التشريعي Legislative frame work
٦- مصلحه الضرائب tax authority"
٧- الاقتصاد الخفي the hidden economy
٨- الارباح العامه public revenues
٩- المحليات -Localities
١٠- استريجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي The strategies of the informal economy in Egypt



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**مقدمه:**

تهدف هذه الورقه الى توضيح مفهوم الاقتصاد الغير الرسمى على التخطيط للتنميه المستدامه من خلال تحليل مختلف الاثار السلبيه و الايجابيه على الابعاد الاقتصاديه والاجتماعيه و المؤسسيه على التنميه المستدامه كما تطرح بعض الحلول و التوصيات لتفعيل دور الاقتصاد الغير الرسمى حيث يناقش الفصل الأول نتناول فيه ماهية الاقتصاد غير الرسمي، وأسبابه وخصائصه وأثارة ونتائجه وطرق تقديره.

الفصل الاول :وفيه نتناول تعريف الاقتصاد غير الرسمي في مصر واسبابه وخصائصه واثاره و نتائجه.

الفصل الثاني :اثر الاقتصاد الخفي على التنميه المستدامه

الفصل الثالث : استرايتجيات التعامل مع الاقتصاد الغير الرسمي

الخاتمة وتتضمن :التوصيات والحلول المقترحة لعلاج ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

**اشكاليه الدراسه:**

تمكن اشكاليه الاقتصاد غير الرسمي فى ان البيانات و المعلومات التى من المفترض ان تعكس وضع الاقتصاد الرسمي متحيزه , وعليه قان سياسات صاتع القرار المتخذه فى ظل تنامي الاقتصاد غير الرسمي قد ينجم عنها اثار عكسيه تؤثر سلبا على للاقتصاد , لذا تسعي الدراسه الى الاجابه على تساؤل رئيسي يتمثل في كيف يمكن ادراه الاقتصاد غير الرسمي ووضع استرايتجيه للتعامل معه و كذلك دور الاقتصاد الغير الرسمي في تحقيق التنميه المستدامه واثره عليها.

-1كيف نشات ظاهره الاقتصاد غير الرسمي وتطورت تبعا للنظريه الاقتصاديه؟ و ما المقصود بالاقتصاد غير الرسمي و ماالمسميات التى اطلقت عليه و المفاهيم التى ادت لتشابه معه في كثير من مفرداته؟ و ماهي مكوناته و الخصائص الرئيسيه التى تتسم بها و الظواهر المحيط به وتحليلاتها؟

-2ما المصادر المغذيه لنمو الاقتصاد غير الرسمي؟ و ما العلاقه التى تربط بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي؟ و ماالمناهج المستخدمه فى تقديره ومؤشرات قياسه؟



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-3ما الاثار المترتبه على الاقتصاد غير الرسمى و درجه خطورته كمحرك مكمل او بديل للاقتصاد الرسمي , هل هو مشكله ,ام حل ام كلاهما على حد سواء؟

-4كيفيه الاستفاده من التجارب و الممارسات الدوليه لبعض البلدان التى اعتبرت تجارب ناجحه فى التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي و ادارته و تصميم اطر سياسيات و استراتيجيات مناسبه للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي وبخاصه فى مصر؟

## اهداف الدراسه:

## تتبلور اهداف الدراسه الرئيسيه فى:

١- بحث نشاه و ماهيه ظاهره الاقتصاد غير الرسمي من حيث المفهوم و الخصائص , و المفاهيم التي قد تتشابه معه فى كثير من مفرداتها , فضلا عن مناهج قياسه و تقديره و الظواهر المحيط به و مكوناته

٢- تحليل اسباب فشل اسواق و موسسات الاقتصاد الرسمي فى استيعاب عماله الاقتصاد غير الرسمي والطلب على منتجاته من خلال البحث فى اسباب الاقتصاد غير الرسمي و المصادر المغذيه لنموه و تزايد حجمه و العلاقه التى تربط بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي , حيث يلعب الاقتصاد غير الرسمي دور هام مكمل و بديل للاقتصاد الرسمي ودوره فى صمود الاقتصاد الرسمي.

٣- دراسه وضع وحجم ظاهره الاقتصاد غير الرسمي و انعكاساته على اقتصادات دول العالم و بخاصه الدول الناميه و منها اقتصادات مصر و انعكاس ذلك على السياسات الاقتصاديه والسياسيه و الاجتماعيه المتخذه ومدي كفاءتها فى ضوء الممارسات المستمده من السياسات و النظم الدوليه.

٤- المزج بين استراتيجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي , و ترجمه هذه الاستراتيجيات لسياسات كمدخل تمهيدي لدمج الاقتصاد غير الرسمي



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**فرضيات الدراسه:**

للاجابه على اشكاليه البحثيه و التساؤلات تطرح الدراسه عدد من المسلمات ستيم الاستناد عليها فى تناول ظاهره الاقتصاد غير الرسمي و ذلك على النحو التالي:

١- يؤثر الاقتصاد غير الرسمي بشكل سلبي على التنميه المستدامه.

٢- يؤثر الاقتصاد غير الرسمي بشكل مباشر على مصادر الدخل القومي

٣- يؤثر الاقتصاد غير الرسمي بشكل ايجابي على معدت البطاله.

## الفصل الأول :تعريف الاقتصاد غير الرسمي وأسبابه وخصائصه وآثاره ونتائجه وطرق تقديره

### تمهيد

تعاني الكثير من الدول النامية من اتساع حجم القطاع غير الرسمي حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حجم القطاع غير الرسمي في اقتصاديات الدول النامية يمثل النسب تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٧٠ % من إجمالي حجم الناتج القومي لهذه الدول.

.ويمثل بقاء هذه القطاعات الغير الرسمية بتلك الدول داخل الإطار غير القانوني عائقًا أمام نموها وتقدمها حيث يقفُ حائلًا بينها وبين قدرتها على سد العجز الذي يلحقُ بموازناتها العامة.

ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى البحث في واقع الكيانات الغير رسمية.

وتستحقُ هذه الظاهرة ُ – وبحقُ – من الدراسةُ المتعمقةُ والنظرةُ المتأنية الهادفة وذلك نظرًا لما تمثله تلك القطاعات الغير رسمية من تأثير سلبي وبالغ الخطورة على الإيرادات العامة لأغلب دول العالم.

حيث يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة الى درجة كبيرة عانت منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع الاقتصاديات في العالم.

واشتد النقاش حول هذه الظاهرة وأهميتها منذ فترة الثمانينات، وذلك نظرًا لما تواجهه الدول وبصفة خاصة الدول النامية من تحديات عدة في مجال تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد الاقتصاد الغير الرسمي أحد الأسباب الجوهرية التي تعوق مسيرة التنمية المستدامة، إذ يترتب عليه زيادة حجم الإنفاق العام، حيث يستفيد العاملين بهذا القطاعمن كل الخدمات التي تقدمها الدولة للقطاع الرسمي من مياه وكهرباء وصحة وتعليم ...الخ، في حين لا يساهم هؤلاء العاملين بالقطاع غير الرسمي نهائيًا في تحمل أي جزء من الضرائب التي تنفقها الدولة على هذه الخدمات وتلك المرافق العامة .وبما أن هذا البحث يهدف وبصفة أساسية إلى تخفيف العبء عن كاهل الموازنة العامة للدولة المصرية بالبحث عن مورد أضافي أخر، وبما أن عجز الموازنة العامة في مصر هو عجز هيكلي مزمن، تحاول الحكومة تمويله بعدة مصادر مختلفة سواء كانت محلية أو خارجية، ورغم الاعتراف بأن علاج العجز ليس بالأمر الهين، إلا أنه يحتاج ببساطة شديدة إلى تحديد المستوي الذي يصبح عنده الاقتصاد قادرًا على النمو دون مشكلات تضخمية، فالعلاج لا يستهدف القضاء على العجز تمامًا، بل على الأقل الوصول به إلى مستويات مقبولة مجتمعيًا تحقيقًا لاعتبارات العدالة الاجتماعية والاقتصادية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## أولًا :تعريف الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد الخفي

لا يوجد تعريف دقيق ومحدد له، فالبعض عرفه بأنه هو اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، ولا يقتصر على الأنشطة غير المشروعة فقط والمعاقب عليها قانونًا مثل) الرشوة وتجارة الأسلحة والاتجار في المخدرات والسرقة وأماكن الدعارة .....الخ(، بل يتسع ليشمل أيضًا كل أشكال الدخل غير المصرح بها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة مثل الورش وبرؤية متواضعة نرى أن المقصود بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل) بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخول والتي لا تُدخل في الإيرادات العامة للدولة، وتتم بعيدًا عن أعين الرقابة الحكومية بهدف التهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليها مما يترتب عليه الإضرار بحقوق الخزانة العامة، وبالتالي زيادة العجز في موازنة الدولة .

وينبغي في هذا الصدد التمييز بين نوعين من أشكال الاقتصاد والمخالف للتشريعات الوطنية وهما :[0]

أ -اقتصاد الجريمة أو الاقتصاد الأسود والذي يشمل الأنشطة غير المشروعة مثل تجارة الأسلحة والاتجار في المواد المخدرة والسرقة والنصب والرشوة والاختلاس ودور الدعارة ..... الخ.

ب - الاقتصاد غير الرسمي والذي يشتمل على كافة الأنشطة المولدة للدخل غير المرخص بها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة مثل الورش والمحلات التجارية والمصانع غير المرخصة وأعمال الأجرة والعقود من الباطن غير الموثقة والدروس الخصوصية ....الخ .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ثانيا :أسباب انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي أو الخفي أو الغير الرسمي أو اقتصاد الظل:

قبل الخوض في أسباب الاقتصاد الغير الرسمي، يجب إلقاء الضوء على وضع هذا المفهوم في الدول النامية، فالاقتصاد الغير الرسمي هو ظاهرة مترسخة في الدول النامية وقد عانت -ولا تزال - منها العديد من الدول، فوفقًا للتقديرات فإن نسبة الأنشطة التي تندرج تحت هذا المفهوم في الدول النامية تتراوح ما بين-30) ٧٠ ( % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر معظم المسببات التي سنذكرها لاحقًا تتعلق بالدول النامية - وقد ذكر تقرير صدر من البنك الدولي عن حجم التوظيف في القطاع غير الرسمي في مصر، وتبين من هذا التقرير أن نسبة التوظيف قد ارتفعت من ٧,٣٠ % في عام ١٩٩٨ إلى ٤٠ % في عام ٢٠١٢ ، وأشار التقرير أيضًا إلى انخفاض نسبة التوظيف في القطاع الرسمي بصفة عامة.

أما عن الأيقونات المسببة له فهناك العديد منها، منها ما يتعلق بالشق الاقتصادي ومنها ما يتعلق بالشق الإداري والثقافي، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

١ .البيروقراطية الحكومية " الروتين الحكومي "وما يصاحبها من تكلفة الوقت والمغالاة في الشروط والإجراءات.

٢ .العبء الضريبي على الممولين، الناتج عن المغالاة في التعريفة الضريبية وقوة هذا العامل تعتمد بصفة أساسية على جوانب نفسية مت علقة بدرجة ثقة الأفراد في السلطة التنفيذية، ومبدأ تكلفة الفرصة البديلة، من خلال المقارنة ما بين الأرباح المتوقع الحصول عليها جراء هذه الممارسات، والعقوبات الناجمة عن اكتشاف هذه الممارسات.

٣ .عدم كفاية العرض، خاصة تلك السلع والخدمات التي تقوم الحكومة بالإشراف على تقديمها من خلال منافذ التوزيع المتعارف عليها، أو تلك السلع التي تقوم الدول النامية باستيرادها.

٤ .المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر، التي لا تجد لها إطار قانوني محدد، والتي تأخذ نصيب الأسد في بزوغ واستمرارية القطاع الغير رسمي خاصة في الدول النامية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥ .البطالة والفقر المتفشي في الدول النامية، وفقدان ثقافة أهمية القطاع الرسمي والامتيازات الناجمة عنه.

٦ .كما أن استمرارية هذا القطاع ترجع إلى عدم كفاءة الجهاز التشريعي والرقابي والتنفيذي للحد من الولوج إلى هذا القطاع وتحويل دفة مساره، وأسباب أخرى ترجع إلى خصائص هذا القطاع المتمثلة في اعتماده الكبير على التشغيل اليدوي، فقد أكدت بعض الدراسات أن القطاع الغير الرسمي في مصر يعتمد على التشغيل اليدوي بنسبة تصل إلى ٥٤ % مقارنة بنسبة ٣٦ % في القطاع الرسمي.

يمكن القول بأن أسباب انتشار هذا النوع من الاقتصاد كثيرة ومتعددة وهذه الأسباب ساهمت بشكل واضح في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، ونذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١ -عدم تفعيل تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة التهرب الضريبي فضلًا عن تلاعب الكثير بالثغرات التي تتخلل هذه القوانين.

٢ -النظرة السلبية إلى الضريبة من جانب البعض على أنها جباية تفرضها الدولة علي دخول الأشخاص، وأنهم لا يحصلون على خدمات شخصية ومباشرة مقابل أداء الضريبة .

٣ -ضعف معدل النمو الاقتصادي وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل بسبب انتشار البطالة وزيادة معدلات النمو السكاني، حيث يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي يعادل ثلاث أمثال معدل النمو السكاني علي الأقل، أي أن لا يقل عن ٧ .%

٤ -التعقيدات الإدارية وضبابية التعليمات وانتشار الروتين والبيروقراطية.

٥ -ارتفاع معدلات التضخم وتدني مستوى الدخول وتراجع دور الدولة في ضبط حركة الأسواق.

٦ -انعدام الثقافة الضريبية لدي الكثيرين من أبناء المجتمع وغياب دور الإعلام المسموع والمقروء في التركيز الفعال والمتواصل على الأهمية القصوى للضريبة ودورها في تحقيق التنمية المنشودة في كافة المجالات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧ -عدم تطبيق الإدارة الضريبية للقوا نين واللوائح الخاصة بالضريبة بحيادية وشفافية على الحالات المتماثلة مما يترتب عليه شعور البعض بالازدواجية في المعايير وغياب مبدأ العدالة الضريبية.

٨ -توسع الدولة في فرض ضرائب جديدة دون التركيز على اتساع قاعدة الوعاء الضريبي ليشمل كافة القطاعات الرسمية منها وغير رسمية.

٩ -عدم وجود ضمانات كافية وحقيقية من جانب الدولة للممولين يضمن هؤلاء الآخرين من خلالها الحق في الحصول على بعض الحقوق التي يتمتع بها أفراد القطاع الحكومي ومن أهمها الحق في التمتع بتأمين صحي شامل ومتطور والحق في الحصول على معاش نتيجة العجز عن العمل أو الوفاة أو بلوغ سن التقاعد أو الحق في الحصول على المنح والقروض في حالة التعثُر عن العمل .....إلخ.

١٠ - معاناة العديد من الإدارات الضريبية من نقص في القوة الفنية بها والمؤهلة ضريبيًا وسيكولوجيا على حصر كافة الأنشطة على أرض الواقع حصرًا شاملًا وافيًا ونافيًا للجهالة.

## ثالثا :خصائص الاقتصاد غير الرسمي

قد يرتبط الاقتصاد غير الرسمي بمنشئات ثابتة ومحددة جغرافيا مثل) ورش الميكانيكا أو الملاهي الليلية أو مراكز الصرافة أو المحلات التجارية أو صالونات الحلاقة أو بعض الورش الصغيرة .....الخ.(

وقد يرتبط بمكان جغرافي غير محدد وغير مسجل رسميًا مثل) الباعة المتجولون، عمال الأجرة، والمدرسون الخصوصيون .....الخ .(

ورغم هذا التنوع إلا انه يوجد بعض الخصائص المشتركة بين هذين النوعين من إشكال الاقتصاد غير الرسمي والتي من أهمها ما يلي :()

١ -أن أغلبها يستخدم تكنولوجيا غير متطورة وبالتالي يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمال بدلًا من رأس المال.

٢ -أغلبها يتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية.

٣ -غالبًا ما يكون صاحب العمل هو المدير حيث لا يوجد فصل بين الإدارة والملكية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ -لا تتحمل بأي التزامات تجاه الدولة سواء رسوم أو ضرائب أو تأمينات .... الخ وتستفيد في نفس الوقت من خدمات البنية التحتية الموجودة بالبلاد.

٥ -يتفاوت دخل العاملين فيها فمنهم من يسعي فقط إلى سد متطلبات حياته وحياة من يعول، ومنهم من يتجه نحو الثراء السريع وهنا يخشى من تحوله إلى اقتصاد إجرامي.

٦ -أغلب منتج اتها تتجه نحو السوق الداخلية لكن بدون رقابة، وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي.

٧ -أغلب هذه الأنشطة تتصف بصغرها ويتم استخدام المنازل وخاصةً المنازل المخالفة في المزاولة لهذه الأنشطة يضم القطاع غير الرسمي مختلف الشرائح الاجتماعية من أميين ومؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة والمؤهلات العليا وحتى شهادات الدكتوراه.

## رابعا :أثار ونتائج الاقتصاد غير الرسمي:

عند دراسة أثار اقتصاد الظل فأنه يجب أن نُميز بين الآثار المترتبة على الاقتصاد الإجرامي والآثار المترتبة على الاقتصاد الغير الرسمي، لأنهما كما يختلفان في الأساليب والإجراءات فأنهما يختلفان في النتائج، حيث لا توجد أي تسمية إيجابية للاقتصاد الإجرامي، ولكن سأقتصر على بيان وأثار الاقتصاد غير الرسمي في النقاط التالية:

١ -أنه يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل.

٢ -يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات.

٣ -يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية، وبرهان ذلك حيث قام البنك الدولي بدراسة في ٦٩ دولة توصل إلى نتيجة مفادها أن زيادة بمقدار نقطة واحدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة قدرها ١٨ % من معدل زيادة فرص العمل.....

إذا كان الاقتصاد غير الرسمي يساهم في حل أزمة البطالة من خلال إيجاد فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل وبالتالي تحسين مستوى دخل الأفراد إلا أن له أثارًا سلبيه وضاره بالبلاد أكبر من نفعها، ومن هذه الآثار:

تخفيض حصيلة الضرائب.

الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدلات البطالة.
معدلات النمو الاقتصادي.
معدلات التضخم حيث ارتفاعها يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي.
وهذه الآثار وتلك النتائج عديدة ومختلفة ونُركز منها على سبيل المثال لا الحصر على ما يلي:

**أ -الآثار الاقتصادية السلبية لهذا القطاع :0**

١ -زيادة حجم الإنفاق العام حيث يستفيد العاملين بالقطاع غير الرسمي بكل الخدمات التي تقدمها الدولة للقطاع المنظم من تعليم – صحة – مياه – كهرباء –الخ، في حين لا يساهموا نهائيًا في تحمل الضرائب ومن ثم زيادة عجز الموازنة العامة.

٢ -إن هذا الاقتصاد يؤثر سلبيا على المجال الصناعي والتجاري معًا، فهذا الاقتصاد لم يعف نفسه فقط من الرسوم والضرائب فحسب بل أعفى نفسه أيضًا من تطبيق المواصفات القياسية المتعارف عليها في مجال الصناعة مستخدمًا أردأ الخامات جودةً بغية خفض تكلفة إنتاج السلع والخدمات الأمر الذي يترتب عليه الإضرار بسمعة الصناعة الوطنية من ناحية، ومن ناحية أخرى عرقلة حركة التجارة حيث سيغلُب على الأسواق شعار السلعة الرديئة تطرد السلعة الجيدة من السوق.

٣ -الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات اللازمة عند إعداد الخطط السنوية مثل) معدل البطالة – معدل التضخم – معدل الإعالة- الكتلة النقدية ...- الخ(، ومن الثابت أنه بمقدار ما تكون المعلومات دقيقة بمقدار ما تكون القرارات صائبة وواقعية.

٤ -إن انتشار هذا القطاع غير الرسمي يؤدي إلى استنزاف الموارد المحلية للبلاد ويصبح استخدامها مشوهًا من خلال استهلاكها في الاستخدام الشخصي أو الصناعي وخاصةً في ظل توفر السيولة النقدية لأصحاب هذا القطاع والذي يطغى عليه استخدام النقود السائلة الأمر الذي يترتب عليه الزيادة في الطلب على النقود، وبالتالي انخفاض القيمة الشرائية لها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ب - الآثار الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي:**

إن أهم الآثار السلبية لهذا الاقتصاد في المجال الاجتماعي ما يلي:

أ (أن أغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين والفئة الشابة ويحصلون على أجور أعلي مما يماثله في القطاع الرسمي، وقد تكون بمثابة إغراءات للعمل في هذا الاقتصاد ويتزامن ذلك مع مشاكل اجتماعية كثيرة، هذا فضلًا عن أن الأجور السخية التي يحصل عليها العاملين بهذا القطاع تُعد حافزًا قويًا لهم يثنى المبدعين به عن الاشتغال بالقطاع الرسمي.

ب ( أن الوضع المادي المتميز والفائق لبعض العاملين بهذا القطاع يساعدهم أحيانًا علي ترسيخ بعض المفاهيم الخاطئة في الوسط الاجتماعي بين أفراد المجتمع بحكم مركزهم المالي ومن أكثر الأمور السيئة للتنمية هي ترسيخ المفاهيم الخاطئة، بل وأحيانًا يتطرق الأمر إلى الإساءة بشكل مباشر إلى أمور هامة من ذلك التأثير على حركة الأسواق والقدرة على احتكار السلع والخدمات والتلاعب بالأسعار بيعًا وشراء .

**خامسا :طرق وأساليب تقدير الاقتصاد غير الرسمي:**

من الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هدا الاقتصاد لأنه أصلا اقتصاد خفي إلا أن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير ما حجم الاقتصاد الخفي حيث توجد مجموعتان من الأساليب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي:

أ (**طرق تقدير الاقتصاد غير الرسمي:**

موازاةً مع الاقتصاد الرسمي فإن الاقتصاد غير الرسمي يقوم على مؤشرات اجتماعية واقتصادية تتمثل في الأيدي العاملة والفقر والبطالة والتشغيل والدخل.... الخ.

وتتعدد الطرق التي يمكن استخدامها للوصول بشكل تقريبي إلى حجم هذا الاقتصاد **وأهم الطرق ما** يلي:

١ -**طريقة التقدير المباشر:**

وتتركز هذه الطريقة على تقدير حجم الأنشطة التي يعمل بها) أي تقدير حجم التشغيل (ثم يحسب الدخل التقريبي لهذه القطاعات وتجميع تلك الدخول لنصل إلى تقدير حجمه.

لكن يعيب على هذه الطريقة أنها تفتقر إلى الدقة وتُستخدم هذه الطريقة في عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**٢ -طريقة الإحصائيات السكانية وقوة العمل:**

وتعتمد هذه الطريقة على قيام باحثين متخصصين بحساب الإنتاج الإجمالي الفعلي عن طريق حساب عدد العاملين ×إنتاجية العمل الواحد، ويصبح الإنتاج في الاقتصاد غير الرسمي يعادل) الفرق بين قوة العمل وعدد العاملين × (إنتاجية العامل.لكن هذه الطريقة تحتاج إلى معرفة دقيقة بتقدير إنتاجية العامل في كل قطاع.وتُستخدم هذه الطريقة في إيطاليا وبعض دول الإتحاد الأوربي.

**٤ -طريقة الناتج الإجمالي:**

وتطبق هذه الطريقة في مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية باعتماد مبدأ الانتقال من الجزئي إلى الكلي وذلك من خلال اعتماد عدد من الأُسر بشكل عشوائي ثم دراسة أوجه الإنفاق ومصادر الدخل، مع التركيز علي أوجه الإنفاق الترفي مثل) شراء السيارات والتحف وتشييد القصور ...الخ.(

وتأخُذ هذه الطريقة مجموعه من الأسر الأخرى في مستويات اجتماعية مختلفة، وبنفس الطريقة السابق ذكرها يحسب دخلها وأوجه إنفاقها، وبعدها يتم تعميم تطبيق هذه الطريقة على مستوى الاقتصاد الكلى، ثم نقارن بين الدخل الإجمالي الرسمي مع الدخل المسحوب، ويشكل الفارق بينهما الاقتصاد غير الرسمي.

وهذه الطريقة شبيهه إلى حد ما بطريقة الاستقصاء.

**المبحث الثاني: الاقتصاد غير الرسمي في مصر**

**تمهيد:**

إن الدولة المصرية تتحمل بالعديد من الالتزامات وتواجه الكثير من التحديات تجاه أفراد شعبها سيما في الآونة الأخيرة وبعد قيام ثورتين هائلتين وهما ثورة الخامس والعشرين من يناير لعام ٢٠١١ وثورة الثلاثين من يونيو لعام ٢٠١٣ أصبحت الدولة ملتزمة تجاه الشعب بتلبية كافة الاحتياجات الأساسية والضرورية اللازمة لتوفير حياة كريمة وآمنة لكل مواطن على حدة، بيد أن تحقيق هذه المطالب من جانب الدولة يقتضب تضافر كل الجهود من جانب كافة الأشخاص لمساندة جميع مؤسسات الدولة في تحقيق أهدافها المنشودة من أجل توفير الأمن والرخاء لجميع المواطنين، فإذا كانت الدولة ملتزمة بالإنفاق من ميزانيتها العامة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم والإسكان وإنشاء الطرق والكباري....الخ، وينتج ذلك استفادة جميع مواطني الدولة من تلك الخدمات العامة المقدمة لهم من جانب هذه الأخيرة.

ولكي تستطيع الدولة الإنفاق على تلك الخدمات العامة وهذه الاحتياجات المتزايدة للأفراد، فإنها تقوم بما لها من سلطة في فرض الرسوم والضرائب على الأشخاص المقيمين على أرضها والتي من خلالها تستطيع الدولة أن تُقدم الخدمات العامة لأفرادها بشكل أكثر جودة وإتقانًا.

وعلى الرغم من أن الضرائب تحتلُ المرتبة الأولى في جانب الإيرادات العامة للدولة في مصر حيث أنها تفوق ا ل ٥٠ % من إيرادات الدولة، إلا أنه ونظرًا للالتزامات المتزايدة والمتشعبة الملقاة على عاتق الدولة في كافة المجالات، والتي تتزايد يومًا تلو الأخر مع تفاقم العديد من المشكلات والتي على رأسها مشكلة الزيادة السكانية وظاهرة الإرهاب ... الخ، فإنه يترتب على ذلك ظهور المزيد من العجز سنويًا في ميزانية الدولة.

وإذا كانت الضريبة على النحو السابق عرضه تحتلُ هذه المكانة البارزة في جانب الإيرادات العامة للدولة، ومع ذلك تُعانى الدولة سنويًا - نظرًا للاحتياجات المتزايدة - من عجز في موازناتها العامة، فإن ذلك يمكن إرجاعه إلى أن هناك قطاعًا عريضًا من الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد الخفي والذي يشتمل على جميع الأنشطة التي لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها كما أنها لا تدخل في حسابات الناتج الإجمالي والقومي، ومن الأمثلة على ذلك المشروعات الحرفية غير المرخصة والباعة الجائلين وخدم المنازل وجميع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الغير مسجلة لدى الإدارات الضريبية المختصة .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ونتناول فيما يلي حجم القطاع غير الرسمي في مصر وأهم العوامل التي ساعدت على ظهوره وإيجابياته وسلبياته:**

**أولًا :حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر:**

تختلف التقديرات في الوقوف على حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وذلك على النحو التالي:

أ (هناك تقديرًا للخبير الاقتصادي الشهير هرناندودي سوتو مؤسس معهد الحرية والديمقراطية في البيرو بأن حجم الاقتصاد غير الرسمي يقدر بنحو ٣٩٥ مليار دولار أي مما يعادل ٦,٢ تريليون جنيه مصري، وأشار إلى أن تنظيم الاقتصاد غير الرسمي يوفر تمويلًا كبيرًا لتعظيم موارد الدولة بشكل يغنيها عن القروض الخارجية، موضحًا في دراسته أن عدد العاملين بالقطاع غير الرسمي في مصر هو ١٠ مليون عامل مقابل ٨,٦ مليون عامل بالقطاع الخاص الرسمي، و٩,٥ مليون عامل بالقطاع الحكومي، وأضاف أنه اكتشف من واقع دراسته للاقتصاد غير الرسمي في مصر أن ٨ % فقط من العقارات في مصر هي الموثقة بشكل صحيح، وأن أغلب العقود غير مسجلة قانونيًا ، كما أن ٨٢ % من الشركات التجارية والصناعية غير موثقة لدى الحكومة بشكل صحيح.

ب ( وهناك تقديرًا للبنك الدولي في عام ٢٠١٣ أعلن فيه زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وانخفاض العمالة الرسمية في قطاع الصناعة بنسبة ٥ %وفى قطاع المقاولات بنسبة ٨ % وفى قطاع الخدمات بنسبة ١٥ % وأضاف أن أعداد العمالة غير الرسمية ارتفعت إلى ٤٠ % خلال عام ٢٠١٢ وإلى ٤٥ %خلال عام ٢٠١٣ في حين أنها عام ١٩٩٨ كانت ٣٠ % فقط.

ج - كما أن هناك تقديرًا لمركز القاهرة للدراسات الاقتصادية في دراسة حديثة عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر حيث جاء بالدراسة الصادرة عن المركز المذكور أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر يصل إلى نحو ١٨ مليون منشأة منهم ٤٠ ألف مصنع غير قانوني ، ويقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر ب ٢,١ تريليون جنيه وقد يصل إلى ٥,١ تريليون جنيه أي ما يوازى ٦٥ % إلى ٧٠ % من حجم الاقتصاد الرسمي في مصر.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأشارت هذه الدراسة إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر تزايد بشكل ملحوظ بعد ثورة ٢٥ يناير من عام ٢٠١١ وذلك بسبب غياب العديد من المؤسسات المعنية بمراقبة النشاط الاقتصادي في الأسواق وغياب الأمن.

وأشارت الدراسة المذكورة إلى أن القطاع غير الرسمي في مصر يترتب عليه سلبيات تقع على عاتق المجتمع والعاملين به وعلى الدولة حيث يؤدي إلى ضياع جزء لا يستهان به من الإيرادات العامة بالدولة التي تصل إلى نحو ٣٠٠ مليار جنيه سنويًا بسبب تهرب هذا القطاع غير الرسمي من سداد أية مستحقات مالية عليه تجاه الدولة.

وانتهت هذه الدراسة إلى أن ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد الدولة الرسمي يضاعف حصيلة الضرائب والإيرادات العامة للدولة إلى ١٥٠ مليار جنيه سنويًا أو ما يزيد عن ذلك، كما يقلل ويخفض الاحتكار في كثير من السلع، ويزيد من معدلات النمو بحوالي ٣,١ إلى ٢ %سنويًا أو يزيد، هذا فضلًا عن تطبيق شروط السلامة والصحة على السلع والخدمات التي تقدم للجمهور، وأيضًا تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.

د ( وأخيرًا فإن هناك تقديرًا حديثًا لحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وذلك من خلال دراسة أعدها اتحاد الصناعات المصرية عن حجم الاقتصاد الموازي غير الرسمي في مصر وقدمها الإتحاد إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى وزارة المالية وكشفت هذه الدراسة عن أرقام مهولة لحجم الاقتصاد الذي يطلق عليه بعض خبراء السوق) بالاقتصاد الأسود (حيث تفاقم حجم هذا السوق في الأربع سنوات السابقة على ٢٥ يناير من عام ٢٠١١ ليصل بحسب تقديرات هذه الدراسة إلى ٢,٢ تريليون جنيه مصري، وتسبب في ضياع ٣٣٠ مليار جنيه قيمة الضرائب المهدرة سنويًا على خزينة الدولة ، وتشير تلك الدراسة إلى أنه في الوقت الذي تبذل فيه الدولة جهودًا كبيرة في البحث عن موارد إضافية لتمويل متطلبات زيادة الأجور وزيادة الإنفاق على الخدمات العامة وسد عجز الموازنة فإن الحل الذي يتبادر للأذهان أن ذلك ممكن من خلال وسيلتين:

**الحل الأول** :عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي، وأوضحت الدراسة أن هذا الحل هو أمر ممكن لكنه يفتح الباب للتساؤلات عن كيفية السداد في حالة الاقتراض مع قلة موارد الدولة وتنامي زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**والحل الثاني** :يتمثل في زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة وإذا ما قررت الدولة زيادة الضرائب فان هناك علاقة طردية بين المبالغة في سعر الضريبة وزيادة الحصيلة.

**ثانيًا :العوامل والأسباب التي ساعدت على ظهور وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في مصر:**

**تتعدد العوامل والأسباب التي أدت إلى نمو وتطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :**()

أ (ارتفاع مستوى الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرسمي مما يدفع العاملين به وكذا الراغبين في الدخول لسوق العمل إلى الالتحاق بدائرة العمل في الاقتصاد غير الرسمي للتهرب من الضريبة.

ب (التعقيدات الإدارية في منح التراخيص اللازمة لمباشرة الأنشطة المختلفة، وانتشار الفساد والروتين والبيروقراطية.

ت (اعتماد مأموريات الضرائب على السلط ة التقديرية في تطبيق القانون الضريبي وذلك من خلال استخدامها لأسلوب التقديرات الجزافية والمبالغة الشديدة فيها لأغلب الأنشطة، ودون وضع ضوابط وتعليمات محددة تكون واجبة التطبيق في كل نشاط وبما يتناسب مع طبيعة ومقدار رأس مال كل نشاط على حده، ويتحقق معه مبدأ العدالة الضريبية، حيث أنه يترتب على المبالغة الشديدة في تقديرات الضريبة من نشاط إلى أخر بل وداخل النشاط الواحد من حالة إلى حالة أخرى مشابهة إلى خروج الكثير من العاملين بالقطاع الرسمي إلى العمل بالقطاع غير الرسمي للتهرب من أداء دين الضريبة.

ث (انعدام الثقافة الضريبية لدي أغلب أبناء المجتمع وغياب دور مؤسسات الإعلام في التركيز الفعال والمستمر على أهمية الضرائب ودورها في تقديم الخدمات العامة للجميع .

ج (النظرة السلبية إلى الضريبة من جانب العاملين بالقطاع غير الرسمي على أنها جباية تفرضها الدولة على دخولهم دون أن يحصلوا على خدمات شخصية لكل فرد على حدة حال الالتزام بأدائها، فضلا عن تدني كفاءة وجودة الخدمات العامة.

ح (نقص أعداد المتخصصين في كثير من المأموريات الضريبية المختصة والواجب توفيرهم داخل نطاق كل مأمورية لحصر جميع الأنشطة المختلفة والمتواجدة بالقطاع غير الرسمي .()



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خ (تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر بشكل ملحوظ بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ بسبب غياب العديد من المؤسسات المعنية بمراقبة النشاط الاقتصادي في الأسواق، في حين انشغلت الإدارات المحلية ورجال الشرطة المدنية والمرافق الخدمية بمواجهة الفعاليات السياسية وأعمال العنف وشغب الشباب أو بمعنى أدق تم شغل الجهات الأمنية بالأمن . السياسي مقابل تراجع ملحوظ بالاهتمام بالأمن الجنائي.

**ثالثًا :إيجابيات وسلبيات الاقتصاد غير الرسمي في مصر:**

أ -إيجابيات الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

تتمثل إيجابيات القطاع غير الرسمي في مصر في العديد من النقاط والتي من أهمها ما يلي:

أ (المساهمة بشكل كبير في حل مشكلة البطالة وذلك لعدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل بسبب زيادة معدلات النمو السكاني في مصر، حيث تبين من خلال الدراسات الحديثة أن الاقتصاد غير الرسمي يوظف نحو ٧٣ % من الداخلين الجدد إلى سوق العمل المصري.

ب (تنوع الفئات الاجتماعية بالقطاع غير الرسمي حيث أنه يوفر بيئة عمل خصبة ومناسبة لكل الفئات ومختلف الأعمار، إذ أنه يشمل الأطفال والشباب والشيوخ رجالًا ونساءً، كما يشمل الأميين وأصحاب المؤهلات العلمية المختلفة، ومن ثم يعد هذا القطاع مجالًا خصبًا لبناء القدرات والمهارات المتخصصة في كافة المجالات والتي من الممكن أن تُساهم في تكوين الاقتصاد الرسمي مستقبلًا، ويترتب على ذلك أن هذا القطاع يشتمل على أنشطة يتولد عنها دخولًا نقدية غائبة عن القطاع الرسمي، ومن ثم توفير دخول إضافية بالمجتمع.

ت (القدرة على خلق بيئة تنافسية مع القطاع الرسمي مما يعتبر محركا على زيادة التوظف وتحسين جودة الإنتاج وقيمة مضافة من إجمالي الناتج الوطني ونسبة مئوية منه.

**ب - سلبيات الاقتصاد غير الرسمي في مصر:**

تتنوع السلبيات التي تقع على عاتق الاقتصاد المصري من ممارسات الاقتصاد غير الرسمي فمنها ما يعود على الدولة، ومنها ما يعود علي أداء الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرسمي، ومنها ما يعود علي الإفراد العاملين بالقطاع غير الرسمي ومنها ما يعود على المجتمع ككل.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي نتناول بعض من هذه السلبيات:

أ (ضياع جزء كبير من الإيرادات على الخزانة العامة للدولة، سواء المتعلقة بالتهرب الضريبي أو تلك المتعلقة برسوم التراخيص .وتقدر المبالغ الخاصة بالتهرب الضريبي للاقتصاد غير الرسمي بنحو ١٥٠ مليار جنيه مصري سنويا على الأقل، علمًا بأن الحصيلة الضريبية في مصر لا تقل عن ٣٠٠ مليار جنيه سنويا .وتعاني الحكومة من عجز في الموازنة العامة للعام الحالي ٢٠١٥/٢٠١٦ بإجمالي مبلغ وقدرة ٢٥١ مليار جنيه .

ب (مخالفة شروط السلامة والصحة العامة في مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي فلا تتوافر الشروط الصحية لدي العاملين بهذا القطاع ولا تخضع مستلزمات الإنتاج للشروط الصحية التي تتشرط الصحية والتي تشرف عليها جهات رسمية من جانب الحكومة وفي الغالب يتم تجاوز الشروط الصحية بهدف توفير التكاليف إلا أن المستهلك هو من يتحمل في النهاية هذه المخاطرة ويتكبد المجتمع تكاليف العلاج ومواجهة العديد من الأمراض وذلك لكون هذه السلع والخدمات المقدمة من جانب القطاع غير الرسمي رديئة الصنع وغير مطابقة للمواصفات القياسية.

ت (تُعد حقوق العاملين الضائعة أبرز السلبيات في مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي بدءًا من اختيار العاملين من حيث العمر إذ لا تمانع هذه المؤسسات في تشغيل الأطفال، كما لا تلتزم بالتواجد في المناطق الصناعية المعدة لذلك والتي تتوافر بها مواصفات الأمن الصناعي، فيخضع العاملون لظروف عمل غير مناسبة مما يعرضهم لكثير من الأمراض، كما لا يتمتعون بأية نوع من الحماية سواء كان على شكل تأمين صحي أو اجتماعي، كما يخضعون الساعات عمل أطول مقارنة لما عليه الوضع في الاقتصاد الرسمي حيث تزيد ساعات العمل لأغلب العاملين بالقطاع غير الرسمي عن ٨ ساعات مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة المبكرة بالعديد من الأمراض.

ث (إضعاف قدرة الاقتصاد الرسمي في بعض الأحيان على المنافسة إذ عادة ما يعتمد الاقتصاد غير الرسمي على السلع المهربة من الداخل أو الخارج ويتم عرض سلع الاقتصاد غير الرسمي بأسعار تقل بفارق ملحوظ عن نظيرتها المنتجة في الاقتصاد الرسمي مما



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يترتب عليه إضعاف منافسة الاقتصاد الرسمي من ناحية ومن ناحية أخرى الإضرار بحصيلة الإيرادات العامة للدولة حيث تكون السلع المهربة غير خاضعة لرسوم الجمارك.

ج (قيام منشآت الاقتصاد غير الرسمي بممارسة نشاطها وسط التجمعات السكانية عادة مما يضر بالمناطق المحيطية بها ويضر أيضا بالمرافق العامة للدولة

ح (عدم تمتع العاملين بالقطاع غير الرسمي بالأمان الاقتصادي والاجتماعي لعدم حصولهم على عقود عمل أو تأمين صحي أو تأمين اجتماعي يضمن لهم ولأسرهم حياه كريمة.

## المبحث الثالث

## التنمية المستدامة ومدى تأثرها بالاقتصاد الخفي

والبرامج، ومرد ذلك فشل الأسواق وضعف المؤسسات التي يعتبر الاقتصاد كأحد شواهده .

ومن خلال هذا الفصل يتم التطرق إلى المباحث التالية :

الأول :مفاهيم التنمية المستدامة

ثانيا :الاقتصاد الخفي وآثاره على مسار التنمية المستدامة .

### اولا :مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة مفهوم حديث ظهر كفلسفة جديدة وبارزة في مسيرة التطور الفكري والتنموي، حيث أصبح ينظر إلى هذا المفهوم كمفهوم شامل يتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشود من جهة مع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، ولتوضيح أهم المفاهيم المدرجة للتنمية المستدامة وأبعادها ومؤشرات قياسها ثم المبادئ والأهداف.

تم تقسيم المبحث إلى المطالب التالية:

- ماهية التنمية المستدامة؛
- أبعاد التنمية المستدامة؛
-مؤشرات التنمية المستدامة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المطلب الأول :ماهية التنمية المستدامة**

أصبحت التنمية المستدامة مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال.

**اولا :تعريف التنمية المستدامة**

-1 التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة" :هي الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها .[0]"

-2 التعريف البيئي للتنمية المستدامة" :هي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد .[0]"

ومنه فالتنمية المستدامة هي" :عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للحاضر."

**ثانيا :خصائص التنمية المستدامة**

من خصائص التنمية المستدامة التي يمكن تلخيصها فيما يلي :[0]

1- هي تنمية تعتبر عن البعد الزمني و هو الأساس فيها :فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن من خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

2- هي تنمية ترعى لتلبية الاحتياجات القادمة :في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي -كوكب الأرض.

3-هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول :فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية في الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

4- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية :سواء عناصره ومركباته الأساسية، كالهواء والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى، في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

5- هي تنمية متكاملة :تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختبار التكنولوجي، ويجعلها تعمل داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

**المطلب الثاني :أبعاد التنمية المستدامة**

تتألف التنمية المستدامة الابعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي والبيئي.

**أولا :الأبعاد الاقتصادية**

حيث تتمثل فيما يلي :[0]

-1خفض معدل استهلاك الفرد في الدول المتقدمة من الموارد الطبيعية :فسكان الدول الصناعية يستهلكون) قياسا على متوسط نصيب الفرد في الموارد الطبيعية في العالم ( إضافة إلى ما يستهلكه سكان الدول النامية.

2- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية :فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تعني ضرورة إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة واحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة وتغيير أنماط الاستهلاك.

3- تحمل البلدان مسؤوليتها عن التلوث وعن معالجته :حيث تتحمل الدول الصناعية مسؤولية زيادة مشكلة التلوث العالمي، كما أنها تعتبر دول غنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية القادرة على إنتاج واستخدام تكنولوجيات أنظف تستخدم الموارد بكثافة اقل، كما ينبغي عليها أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى .[0]

4- المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخول :إن المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخول هو الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة في كل من البلدان الغنية والفقيرة، كما أنها تساهم في تنشيط عمليات التنمية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- خفض الإنفاق العسكري :فالتنمية المستدامة يجب أن تعتني بضرورة تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.

**ثانيا :الأبعاد البيئية**

تتمثل فيما يلي :0

1- منع تجريف التربة وخفض استعمال المبيدات والحد منت دمير الغطاء النباتي والمصايد :حيث يؤدي تجويف التربة إلى القضاء على إنتاجيتها مما يؤدي إلى خفض مساحة الأرض الزراعية.

2- حماية الموارد الطبيعية :التي تعتبر ضرورية لإنتاج الموارد الغذائية والوقود، مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخرين في التزايد والارتفاع.

3- ترشيد استهلاك المياه :في بعض المناطق تقل مصادر المياه كما يتم استنزاف المياه الجوفية بشكل كبير، وتؤدي النفايات الصناعية والزراعية والبشرية إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية.

4-حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري :تعني التنمية المستدامة كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بارتفاع مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، فشأنها في ذلك إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الشكل رقم :(02) يوضح هذا الشكل تداخل أبعاد التنمية المستدامة**

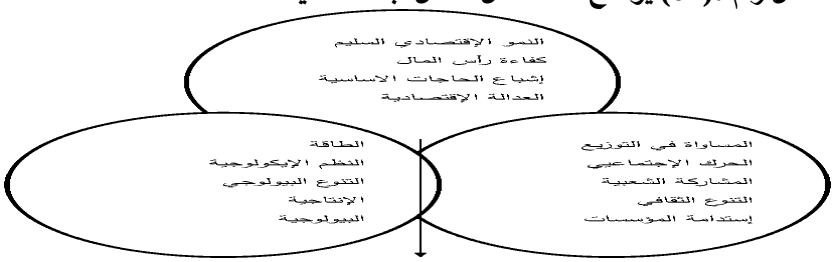


التنمية المستدامة

**المصدر :عثمان محمد غنيم، التنميةالمستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سابق، ص4 :**

**المطلب الثالث :أهداف التنمية المستدامة**

**أهداف التنمية المستدامة**

التنمية المستدامة هي تصور جديد يتضمن جميع جوانب الحياة، فهي تهدف إلى :0

1- الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية والاتجاه نحو الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح بدلا من الطاقات النافذة والتي تتسبب في أضرار بيئية معتبرة.

2- الاعتماد على الأساليب التنموية التي تحترم البيئة الطبيعية ولا تتعدى حدودها الاستيعابية أي نموذج تنموي يلاءم البيئة.

3- تنمية وعي السكان بأهمية الحفاظ على نوعية البيئة وذلك من اجل تغيير أنماط استهلاكهم وجعلها أكثر استدامة.

-4تطوير نوعية حياة السكان مع الحفاظ على نوعية البيئة.

5- الاتجاه نحو التكنولوجيات الأقل تلويثا ) التكنولوجيا النظيفة (التي تحقق اكبر حد ممكن من الكفاءة الاقتصادية.

6- تغيير حاجات وأولويات المجتمع وجعلها تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة.

7- مكافحة التلوث بجميع أنواعه سواء الهوائي والمائي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8-زيادة إجراءات حماية البيئة سواء على المستوى الوطني بوضع سياسات بيئية فعالة آو على المستوى الدولي من خلال المصادقة على الاتفاقيات التي تهدف لمحاربة ظاهرة التغيرات المناخية.

9- الحد من الأزمات الاجتماعية كالفقر والمجاعة وحق الجميع في الماء والصحة والتعليم.

ويمكن إجمالا تلخيصا أهداف التنمية المستدام من خلال أهداف التنمية المستدامة الشكل الموالي:

**الشكل رقم :(03) أهداف التنمية المستدامة**

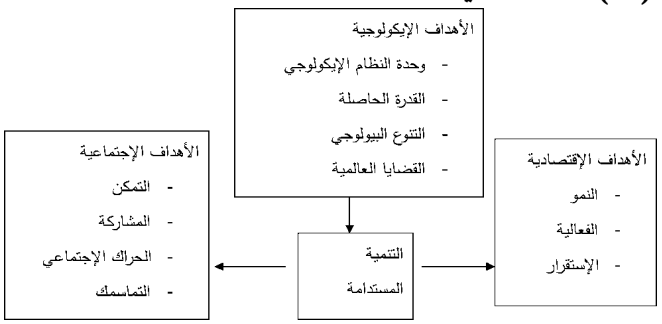


**المصدر :دو غلاس مونتث، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للإستثمارت الثقافية، مصر .200ص .72 :**

من خلال التنمية المستدامة نجد أن الايكولوجيين من خبراء البيئة يركزون على الحفاظ على تكامل النظم الايكولوجيا اللازمة للاستقرار العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجيا، أما الاقتصاديون فيسعون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجيا الراهنة، فيركز علماء الاجتماع على أن العوامل الأساسية الفعالة للتنمية المستدامة هم الناس ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات الغير ملموسة أحيانا مثل الرفاهية والسكن الاجتماعي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المطلب الرابع :مؤشرات قياس التنمية المستدامة**

تقاس التنمية المستدامة بمجموعة من المؤشرات التي يتم بموجبها إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في انجاز التنمية المستدامة حيث تنقسم هذه المؤشرات إلى ما يلي:

- المؤشرات الاقتصادية؛ - المؤشرات الاجتماعية؛

**أولا :المؤشرات الاقتصادية**

إن المؤشرات الاقتصادية المستدامة هي التي تعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية، ومن بين أهم المؤشرات التي تقيس الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة ما يلي .[0]

1- البنية الاقتصادية. 2- أنماط الإنتاج والاستهلاك.

1- البنية الاقتصادية :يتم من خلال قياس معدل النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية، ويحاول الباحثون في مجال التنمية المستدامة دراسة مدى تأثير التطور الاقتصادي من جهة وانعكاساته على الجانب البيئي والاجتماعي من جهة أخرى ومن أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما والمتمثلة فيما يلي:

1-1معدل الأداء الاقتصادي :ويمكن قياسيه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار في المدن ومعدل الدخل الوطني.

1-2التجارة :و تقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

1-3الحالة المالية :وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.

-2أنماط الإنتاج والاستهلاك :يعد من أهم العوامل في التنمية المستدامة، إذ أن العالم يتميز بسيادة النزاعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء من دول الشمال أو الجنوب، وتتمثل أهم مؤشرات الأنماط الاجتماعية الاستهلاكية في التنمية المستدامة فيما يلي:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1استخدام الطاقة :يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، كثافة استخدام الطاقة .

2-2إنتاج وإدارة النفايات :وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإ ادة تدوير النفايات.

2-3النقل والمواصلات :تقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة عامة، دراجة هوائية...الخ).

**ثانيا :المؤشرات الاجتماعية**

بالنسبة للأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، فان مؤشراتها مركبة ويتم بموجبها تقييم الدول والمؤسسات من حيث الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، وتتمثل هذه المؤشرات في ما يلي:

1-مؤشرات المساواة الاجتماعية. 2- مؤشر الصحة العامة.

3-مؤشر التعليم. 4-مؤشر السكن.

5- مؤشر الأمن الاجتماعي. 6- مؤشر التنمية البشرية.

**المبحث الثاني :الاقتصاد الخفي وآثاره على مسار التنمية المستدامة**

طورت التنمية المستدامة أساليب التخطيط الاقتصادي في اتجاه يعمل على التوفيق بين قدر من الإلزام لبرامج التخطيط لحماية البيئة من جهة وبين مقومات نظام لسوق الذي يعتمد على المبادرات الفردية ولا يخضع إلا لقانون السوق.

ولتحقيق الأهداف التنموية لا بد من استخدام مجموعة من الأدوات حيث تختلف هذه الأدوات من دولة إلى أخرى حسب مرحلة النمو السائد في المجتمع، كما يؤثر الاقتصاد الخفي على وضع سياسات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها ويتم تبين ذلك من خلال:

-آثار الاقتصاد الخفي على أبعاد التنمية المستدامة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**1-آثار الاقتصاد الخفي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**

يظهر تأثير الاقتصاد الخفي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من ناحيتين، ناحية الاقتصاد الجزئي من جهة وناحية من الاقتصاد الكلي من جهة أخرى وكلها آثار سلبية لكن هذا لا ينبغي وجود آثار إيجابية وسيتم بيان ذلك في الآتي:

**1-1آثار الاقتصاد الخفي السلبية على قضايا الاقتصاد الجزئي**

تتجلى آثاره بصورة أساسية من ناحية الاقتصاد الجزئي بتوزيع غير العادل للدخول وتخصيص الموارد وأثرها على الكفاءة الاقتصادية.

- يظهر تأثير الاقتصاد الخفي على توزيع الدخول من خلال التهرب الضريبي، حيث يعيد توزيع الدخول بطريقة عشوائية تماما، لأنه يؤدي إلى الإضرار بالمكلفين الذين يتحملون فعلا العبء الضريبي ويؤدي كل هذا إلى الإخلال بقاعدة التوزيع العادل للدخول .0

- تأثير الاقتصاد الخفي على تخصيص الموارد وبالتالي على الكفاءة الاقتصادية من خلال اتجاه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد الخفي من أجل التهرب من الضرائب، فينتج عن ذلك إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة الخاضعة للضريبة وأقل كفاءة التي لا تدفع للضريبة ما يخفض مستوى الكفاءة في الاقتصاد عموما .0

**2- 1آثار الاقتصاد الخفي السلبية على قضايا الاقتصاد الكلي :**

تتعدد الآثار السلبية التي يحدثها وجود الاقتصاد الخفي للمتغيرات الكلية وهي:

- يعتبر فقدان حصيلة الضرائب من أهم الآثار السلبية المترتبة عن وجود الاقتصاد الخفي من خلال الدخول الذي يتم توليده ولا يكشف عنه داخل الاقتصاد الخفي، فإنه يؤدي إلى فقدان معتبر في الإيرادات العامة وعليه فإن الإيرادات الحكومية تزيد من عجز الموازنة العامة للدولة .0

-يؤدي تأثير الاقتصاد الخفي على الاستقرار الاقتصادي إلى فشل السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسبب في ذلك حصول صناع القرار على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تتأثر مصداقية البيانات والإحصائيات الرسمية عندما يكون حجم الاقتصاد كبيرا من خلال التأثير على فعالية السياسات المرسومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- طالما كانت الهجرة إلى الاقتصاد الخفي هي نتاج البطالة في الاقتصاد الرسمي، كما أن البطالة هي التي تدفع العمال للعمل في الاقتصاد الخفي وليس الأخير هو الذي يقودهم إلى تسجيل أنفسهم على أنهم عاطلين.

- يؤدي الاقتصاد الخفي إلى تشوه الأسعار المحلية، بحيث تميل الأسعار إلى الزيادة بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي.

- يترتب عن وجود الاقتصاد الخفي إلى زيادة الدوافع للاحتفاظ بالنقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي، نظرا لصعوبة الحصول على التمويل في هذا الاقتصاد وعدم القدرة على التداول بأشكال أخرى للنقود والطلب ما يتسبب في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة للاقتصاد ككل.

3-1الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

تركز معظم الدراسات التي تمت في الاقتصاد الخفي على الجوانب السلبية فيه سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية لهذا الاقتصاد منها :[0]

-تجنب الأزمات الاقتصادية ولعب دور المهدئ الاجتماعي.

- المساهم الرئيسي في خلق الوظائف وتوليد الثروة.

- يساهم في توليد الدخل للأسرة المعيشية.

-أهم موفر للوظائف للشباب من الجنسين.

**2- آثار الاقتصاد الخفي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة**

تتعدد الآثار التي يحدثها الاقتصاد الخفي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال ما يلي:

-يعتبر غياب التغطية الاجتماعية والضمان الاجتماعي صفة أساسية في الاقتصاد الخفي حيث يمثل جانب هاما في الاستبعاد الاجتماعي ونمو حجم الاقتصاد الخفي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحدد أنظمة الضمان الاجتماعي حسب الفئات المهنية، عند عدم وجود إطار مؤسسي يتم من خلاله تنظيم المشاركة في نظام الضمان الاجتماعي وتحديد الحالات الطارئة والحقوق، وتجمع الفوائد والأقساط، وعدم قدرة السلطات العمومية على تحمل المزيد من الالتزامات الجديدة والمكلفة، كلها عوامل ساهمت وأثرت على عدم انضمام عمال الاقتصاد الخفي في نظم التأمين الاجتماعي.

-يتعرض العمال في الاقتصاد الخفي إلى ظروف عمل سيئة تؤثر على صحتهم وعلى إنتاجهم سواء كانوا يمارسون أعمالهم في أماكن مفتوحة أو في أماكن غير معروفة، كل ذلك يجعلنا نربط بين الاقتصاد الخفي ومدى تأثيره على المؤثرات الصحية.

**2-1 الآثار الإيجابية على البعد الاجتماعي**

هناك عدة ممارسات في الاقتصاد الخفي تنطوي على معارف جوهرية يمكن الاستفادة منها في الاقتصاد الحقيقي بكل قطاعاته منها .0

- يشكل الطلب التقليدي وسوق العمل الثقافي جانبا هاما من الاقتصاد الخفي حيث يساهم بدرجة كبيرة في دعم أنشطة البحث لأغراض التنمية.

- يعتبر الاقتصاد الخفي مصدرا لتنمية المهارات وموفر للتدريب الذاتي، فهو يعتبر الوسيلة الرئيسية لتوفير المهارات لمعظم الأفراد العاملين فيه الذين يكتسبون المهارات الضرورية من خلال التدريبات التقليدية.

**3-آثار الاقتصاد الخفي السلبية على البعد البيئي للتنمية المستدامة**

للاقتصاد الخفي عدة آثار على البيئة من خلال التأثير على استراتيجيات الإدارة البيئية لأجل التنمية المستدامة وذلك من خلال منظورين زمني ومكاني .0

- يظهر تأثير الاقتصاد الخفي على الإدارة البيئية من منظور زماني في شقين، من خلال الأخطار البيئية المتعلقة بمصايد الأسماك التي تظهر في المدى المتوسط والأخطار البيئية التي تظهر وتؤثر على الغابات والأراضي التي تظهر في المدى الطويل.

- يقصد بتأثير الاقتصاد الخفي على المنظور المكاني في الإدارة البيئية هو كل ما يتعلق بالضغط السكاني على المدن وحالة المساكن وانتشار العشوائيات وضعف البنى التحتية للمدينة أي تأثير الاقتصاد الخفي على الإدارة الحضرية للمدن.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي على البيئة

من بين الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي على البعد البيئي للتنمية المستدامة حيث يعتبر موفر رئيسي للخدمات التي تحتاجها المدينة ويلعب دورا هاما للحد من التلوث من خلال إعادة تدوير النفايات التي يقوم بها جامعو القمامة في الاقتصاد الحقيقي .0

الشكل رقم (03)

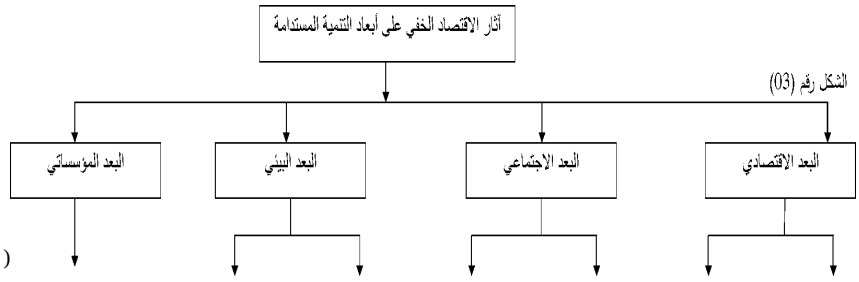


)

| الآثار السلبية | الآثار الإيجابية | الآثار السلبية | الآثار الإيجابية | الآثار السلبية | الآثار الإيجابية | الآثار السلبية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| -التأثير على التوزيع الدخول من خلال التهرب الضريبي. -التأثير على تخصيص الموارد وبالتالي على الكفاءة الاقتصادية -فقدان حصيلة الضرائب التأثير على الاستقرار الاقتصادي تشوه الأسعار المحلية زيادة الدوافع للاحتفاظ بالنقود السائلة | -تجنب الأزمات الاقتصادية -خلق الوظائف وتوليد الثروة -توليد الدخل للأسر المعيشية | -زيادة نمو حجم الاقتصاد الخفي -عدم الانخراط في نظم التامين الاجتماعي -زيادة تأثير الاقتصاد الخفي على المؤشرات الصحية | -المساهمة الدائمة في دعم أنشطة البحث لأغراض التنمية -الزيادة المستمرة لتنمية المهارات من خلال الاقتصاد الخفي -زيادة الأخطار البيئية المتعلق بمصايد الأسماك والغابات والأراضي. | -زيادة الأخطار البيئية المتعلق بمصايد الأسماك والغابات والأراضي. -كثرة انتشار العشوائيات وضعف البنى التحتية للمدينة أي التأثير على الإدارة الحضرية للمدن. | -موفر رئيسي للخدمات التى تحتاجها المدينة - الحد من التلوث من خلال إعادة تدوير النفايات. | -دعم ارتفاع مستوى الفقر - انتشار الظواهر الاجتماعية الخطيرة |

-



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي بالتطبيق على مصر.**

أصبحت قضية الاقتصاد غير الرسمي دون شك أحد أهم اهتمامات الحكومات المتعاقبة بعد ثورة يناير ٢٠١١، ولاسيما مع اتساع حجم هذا الاقتصاد في غضون السنوات الأخيرة الماضية نتيجة اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن التوجه الحكومي نحو دمج الاقتصاد غير الرسمي داخل الاقتصاد الرسمي ليس بجديد، فقد برز ذلك الاتجاه مدفوعا بمجموعة من الدوافع الاقتصادية لعل أهمها زيادة القاعدة الضريبية، ومراقبة إنتاج السلع والخدمات، ولكن تظل المشكلة مرتبطة بغياب استراتيجية متكاملة لدمج هذا الاقتصاد، فما تم طرحه من تدابير مجرد حلول متناثرة، كما أن التوجه الحكومي في مصر لدمج الاقتصاد غير الرسمي لم يتحول بعد إلى سياسات واضحة، فقد كانت محاولات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي ومحاولة إضفاء السمة الرسمية علية وإدارة دمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر قليلة الإنجاز ويغلب عليها الطابع الانتقائي، كما لم يكن دمج الاقتصاد غير الرسمي متضمنا في نصوص القوانين التي أصدرت خلال هذه الفترة.

ومن هذا المنطلق فأنه ينبغي وضع عدة تصورات مطلوبة لتحديد الاستراتيجية المثالي للتعامل مع هذه الظاهرة الحيوية، أولها، تحديد من المسئول أو المعني بقضية التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، والاطار التشريعي الحاكم لها وللاقتصاد غير الرسمي في مصر وثانيها وضع استراتيجيات عامة تهدف إلى إضفاء جنب مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية، على أن يتم التدرج في هذه الاستراتيجيات للوصول الأفضل البدائل الممكنة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، ومع ضرورة وضع البرامج الزمنية بتنظيم أو دمج الاقتصاد غير الرسمي.

**أولا :تحديد المسئول عن إدارة الاقتصاد غير الرسمي والتعامل معه**

تصعب تطبيق سياسات متكاملة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر في ظل عدم وجود وحدة تنظيمية معينة قائمة بذاتها ومسؤولة عن الاقتصاد غير الرسمي، ولم يحصل أن تحملت أي جهة رسمية حكومية المسؤولية الكاملة عن هذا الاقتصاد.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعلها كانت بادرة مميزة، فيما بعد ثورة يناير ٢٠١١، بخصوص تعامل الحكومة مع القطاع غير الرسمي، عندما تم إنشاء لجنة وزارية عليا لتيسير إجراءات تحويل المنشآت العاملة في القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢، ورغم أن هذا القرار وضع اللبنة الأولى نحو إرساء إطار تنظيمي واضح للتعامل مع قضية القطاع غير الرسمي إلا أن عمل هذه اللجنة قد توقف جزينا وتحجم دورها كمال، أحمد.٢٠١٢.(

لذا فأنه من الضروري وجود وحدة قائمة بذاتها في إطار تنظيمي معين مسؤولة عن وجود كافة الوحدات التي تعمل في إطار القطاع غير الرسمي تحت مظلتها، ولابد أن يشمل مجال عمل هذه الوحدة أوجه متعددة سواء على مستوى السياسات أو التنظيم أو التشريعات المنظمة من حيث الحصر الشامل والكامل الجميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية سواء الصناعية منها أو التجارية وغيرها،

الاقتصاد غير الرسمي على مواجهة تلك المستفيدين منه .(World Bank, 2011)

**ثانيا :تقديم برنامج لتحسين إحصاءات عن الأقصد غير الرسمي في مصر**

من الواضح أن عدد قليل جدا من البيانات الإحصائية الرسمية المتناثرة والمتوفرة حول الاقتصاد غير الرسمي في مصر، غير أنه من أهم الخطوات لفهم تركيبة وطبيعة الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك مساهمتها في النمو الاقتصادي وصلاته مع الفقر ومن ثم تقديم السياسات الملائمة لتنظيمه أو دمجه، وذلك من أجل الوصول أقصى تأثير التدخلات هو ضرورة تقديم برنامج يهدف إلى إحصاء الاقتصاد غير الرسمي وتوفير شبكة معلوماتية وتبويب البيانات الإحصائية حول العمالة، أصحاب العمل، الأنشطة، قطاعات ومواقع تركز الاقتصاد غير الرسمي .

**ثالثا :تحديد الأطر التشريعي لإدارة الاقتصاد غير الرسمي في مصر :**

يلاحظ من الواقع التشريعي المصري غياب وجود قانون أو إطار تشريعي خاص بمعالجة الاقتصاد غير الرسمي بصفة عامة وكيفية التعامل مع مكوناته وإدارتها حتي ضمان دمجه في الاقتصاد الرسمي الوطني، ورغم سلسلة القوانين العديدة التي اقرها البرلمان المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١ إلا أنه غاب عنها تشريع يستهدف الاقتصاد غير الرسمي وقد كان أغلبها قرارات وزارية متواضعة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن ينبغي علي المشرع المصري تحديد إطار تشريعي متكامل يشمل الاطار التنظيمي لعمل الوحدة المعنية بإدارة الاقتصاد غير الرسمي حتي تمام دمجه في الاقتصاد الوطني، على أن يتضمن هذا التشريع القوانين ذات الصلة بدءا من تعريف الاقتصاد غير الرسمي في مصر والفئات المستهدفة من القانون وتنظيمهم تحت مظلة القانون والاقتصاد الوطني حتي اندماجهم في الاقتصاد الوطني.

**رابعا :دور الدولة في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي**

هناك وجهات نظر مختلفة بشأن ما إذا كان ينبغي للحكومات أن تتدخل أو لا بالنسبة إلى الاقتصاد غير الرسمي حيث:(Sida, 2004,)

- •الأسواق رشيدة وتعمل بكفاءة وان التدخلات الحكومية تؤدي إلى التشوهات وعدم الكفاءة وان الاقتصاد غير الرسمي سيتلاشى مع النمو الاقتصادي.
- إن الاقتصاد غير الرسمي في جزء منه متناول الحكومات، لأن الفاعلين الاساسين يرغبوا في الأساس في تجنب التنظيم وتدخل الحكومة وفرض الضرائب ..
- إن الاقتصاد غير الرسمي وجد ليبقى ويتطلب الأنظمة والقوانين والسياسات المناسبة الإدارته .

ولعل ما ينطبق في الحالة المصرية هي الوجهة الثالثة لأن السوق المصري غير رشيد لذا ينبغي تدخل الدولة لضمان دمجه في الاقتصاد الرسمي أو على الأقل وضع الأنظمة والقوانين والسياسات المناسبة الإدارته لتسهيل عملية دمجه فيما بعد، ورغم ذلك إلا عملية دمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر في الاقتصاد الرسمي تعد عملية معقدة، وتتطلب بدورها طرح حلول تاخذ في حسبانها العبارات السياسية والإدارية.

والاجتماعية والاقتصادية في آن واحد، فينبغي على الحكومة المصرية توخي الحذر من أجل اختيار حزمة سياسات واليات اقتصادية لا ترتب مخاطر مالية واجتماعية تقع على عاتق ملايين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**النتائج:**

**١- اثر الاقتصاد غير الرسمي على توزيع دخول من حلال اتساع التهرب الضريبي حيث تسبب فى ضياع ٣٣٠ مليار جنيه مصري قيمه الضرائب المهدره سنويا.**

**٢- يساهم الاقتصاد غير الرسمي فى خفض معدلات البطاله.**

**التوصيات:**

١ -وجوب تدخل المشرع المصري لإجراء تعديلات تشريعية على نصوص العقوبات الواردة بالقانون الضريبي الحالي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتي جاءت في المواد من ١٣١ إلى ١٣٨ منه بحيث تكون هذه التعديلات الضريبية حازمة وحاسمة وفورية وجازمة، ومحلًا للتطبيق الحقيقي والعملي على أرض الواقع.

والدليل على عدم كفاية هذه النصوص السابقة الذكر والواردة بالقانون الضريبي الحالي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ نذكر منها على سبيل المثال الاتي- :

أ- نص المادة ١٣٣ من ذلك القانون المشار إليه رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتي تنص على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة تعادل مثل الضريبة التي لم يتم أداؤها بموجب هذا القانون أو بإحدى هاتين العقوبتين كل ممول تهرب من أداء الضريبة باستعمال إحدى الطرق الآتية والتي منها:

-إخفاء نشاط أو جزء منه مما يخضع للضريبة.

ب - نص المادة ١٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتي تنص على أنه يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز عشرة ألاف جنيه وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات كل من يزاول نشاطًا تجاريًا أو صناعيًا أو حرفيًا أو مهنيًا أو نشاطًا غير تجاريًا إذا لم يقدم إلى المصلحة إخطارًا بذلك خلال ثلاثين يومًا من تاريخ بدء مزاولة النشاط.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلي النقيض نجد خلاف ذلك في الدول ذات الاقتصاديات الكبرى ففي ألمانيا مثلًا تفوق فيها العقوبة في جرائم التهرب الضريبي على عقوبة القتل العمد فهذا من ناحية، ومن ناحية أخري فإن النصوص العقابية الواردة بالقانون الضريبي المصري الحالي قلما يتم تطبيقها من الناحية العملية على جرائم التهرب الضريبي وذلك لكون أن المشرع الضريبي اشتراط عدم جواز رفع الدعوي الجنائية في تلك الجرائم إلا بناءً على طلب كتابي من الوزير أو من يفوضه في ذلك –كرئيس مصلحة الضرائب المصرية – مما يعتذر معه على الإرادات الضريبية المختصة تحريك العديد من الدعاوي الجنائية أمام كم هائل من الجرائم الضريبية لوجود ذلك الشرط..

كما نرى أنه ينبغي على الدول التي تعاني من انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي وبخاصة في الدول النامية أن تقوم بتقديم حزمة من الحوافز التشجيعية أمام القطاعين الرسمي والغير رسمي، وذلك للقضاء على مشكلة خروج العاملين بالقطاع الرسمي للعمل بالقطاع الغير رسمي ولتشجيع العاملين بالقطاع غير الرسمي على الانخراط في القطاع الرسمي والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ) زيادة حد الشريحة التي لا تخضع للضريبة بما يتناسب مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار.

ب) تخفيض سعر الضريبة علي المنشآت الفردية الصغيرة بالبلاد بحيث تكون ضريبة قطعية بنسبة ١٠ % من صافي الربح السنوي وأيًا كان نوع النشاط محل المحاسبة تحقيقًا لمبدأ العدالة الضريبية وبشرط ألا يتجاوز إجمالي الإيرادات السنوية من النشاط عن مليون جنيه، والسبب في ذلك هو كون أن هذه المنشآت الفردية الصغيرة إنما تشكلُ – وبخاصة في الدول النامية – القطاع الأكبر من اقتصاديات مختلف دول العالم.

ت) ينبغي علي الدول التي تعاني من انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الموازي أن تنص في تشريعاتها الوطنية على أحقية كل ممول له نشاط مسجل ضريبيًا



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأيًا كان نوع ذلك النشاط في تأمين صحي شامل ومتكامل ، والحق في الحصول على معاش نتيجة للعجز الكلي عن العمل أو نتيجة للوفاة مع وضع الضوابط والمعايير التي تحدد ذلك .....إلخ، إذ أنه بتغيير الظروف وتحسين الأوضاع يتهيأ الجميع للمساهمة طواعيةً في تحمل أعباء الدولة..

٢ –قيام الحكومات بتسهيل الإجراءات الإدارية أمام ان تقال القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي وتقليل الروتين، والقضاء علي البيروقراطية، والعمل على تذليل كل العقبات، وحل جميع المشاكل التي يمكن أن تثار عند توفيق أوضاع هذا القطاع مع تطبيق سياسة الشباك الواحد.

٣ –تنمية الوعي الضريبي لدي العاملين بالقطاع الغير رسمي وذلك عن طريق وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية بالبلاد سواء أكانت مسموعة أو مقروءة أو مرئية،

٤ –الارتقاء بمستوي الخدم ات العامة المقدمة من الدول إلى رعاياها بحيث تكون أكثر جودة وتميزاً ، وأكثر دقة وإتقانًا حتى يشعر المستفيدين منها بالمردود الإيجابي عليهم عند استهلاك هذه الخدمات كنتائج إيجابية لثمار الضريبة.

٥ –قيام الحكومات بمساعدة الجهات المختصة في تقديم المساعدات والقروض والمزايا التمويلية لهذا القطاع وبالتالي تشجيع هذا القطاع على الانضمام إلى القطاع الرسمي والعمل فيه بشكل شرعي، كأن يكون هناك اشتراط من جانب هذه الجهات للحصول على قرض ائتماني مثلًا بأن يحصل هذا الكيان العشوائي على القرض

مقابل أن يتم تسجيل النشاط محل القر ض ضريبًا مع تنسيق الجهود بين الجهات المعينة للتأكد من صحة نشأة هذا الكيان على أرض الواقع.

٦ –دراسة إمكانية قيام الحكومات بعمل إطار تشريعي خاص بعلاج مشكلة المصانع العشوائية بالاقتصاد غير الرسمي وذلك للاستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعود بالفائدة على تلك المصانع وعلى المستهلكين لمنتجاتها، وينتهي بضم هذه المصانع إلى ساحة الاقتصاد الرسمي للبلاد.

٧ –زيادة دور المحليات في الرقابة على الباعة الجائلين والعمالة العشوائية للعمل على دمجهم بالقطاع الرسمي وذلك بتوفير أماكن مخصصة وبأسعار مخفضة لهم بدلًا من إشغالهم للأرصفة والشوارع والميادين العامة.

٨ –العمل على تطبيق قواعد العدالة الضريبية عند محاسبة الأنشطة المختلفة ضريبيًا وبدون تفرقة وبعيدًا عن الوساطة والمحسوبية أو المحاباة والمجاملة متى تساوت المراكز القانونية للخاضعين للضريبة

٩ –مراعاة خصم كافة التكاليف والمصروفات الخاصة بالنشاط من الدخل الإجمالي لذلك النشاط والتي تكون ضرورية للحصول على هذا الدخل، حيث أن مراعاة هذا المبدأ تقتضيه دواعي العدالة الضريبية بشرط أن تكون هذه التكاليف وتلك المصروفات حقيقية ولازمة لمباشرة النشاط ومؤيدة بمستندات.

١٠ – ينبغي على مصلحة الضرائب أن تعد أسس ومعايير واضحة ومحددة لمحاسبة كل نشاط على حدة وذلك بما يتفق مع طبيعة حجم كل نشاط وفي ضوء مبدأ العدالة الضريبية ، وذلك علي سبيل المثال في مصر ما قامت به مصلحة الضرائب بوضع قواعد وأسس المحاسبة بعض الأنشطة والتي منها على سبيل المثال الأنشطة التي تتعامل في سلع مسعرة جبريًا كنشاط الصيادلة والمخابز البلدي وبقالات التموين ويضاف إليها



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**I.Introduction:**

This paper aims to define the informal economy and its relation with planning for sustainable development. It also analyze cons and pros of the economical dimension, the social dimension and the institutional dimension on sustainable development. Furthermore, it discusses some solutions and recommendations to activate the informal economy. Chapter One tackles the definition of the informal economy, its features, effects, reasons and results.

Chapter Two: Effects of Hidden Economy on Sustainable development

Chapter Three: Strategies of dealing with the informal economy

Conclusion: Suggested recommendations and solutions to handle the informal economy

**II.Objectives of the study:**

It is highlighted in the following:

1-Study of the foundation of the informal economy, what it is; definition and characteristics, other definitions may be similar to it in terminologies. It also tackles the informal economy; measurement and assessment approaches, surrounding circumstances and components.

2- Reasons of the informal economy failure in markets and institutions to absorb employees of the informal economy and to request the informal economy products. The reasons of failure will be tackled through the deep study of the cause of the informal economy, its resources to grow and its relation with the economy, as the informal economy has an important, complementary and alternative role to the economy. It also has a role in enduring the economy.

3- Foreshadowing the position, the extent and the reflection of the informal economy on the economies of all the countries, specially the developing countries, such as: the economy of Egypt. It also foreshadows the reflection on taken economic policies, politic



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

policies and social policies. Furthermore, it foreruns the informal economy efficiency on the derived practiced policies and international systems.

4-Attempts to benefit from the economic opinions, and the international practices and experiments in order to create convenient policies and strategies to deal with the informal economy. It also attempts to benefit from conducting the informal economy in Egypt through discussing the ability to convert and merge from the informal economy to economy in Egypt.

**III.Complications of the study:**

1-What are the resources to nourish the growth of the informal economy? What is the connection between the informal economy and the economy? What are the used methods to evaluate the informal economy and its measurement indicators?

2- What are the results of the informal economy and its risks as a alternative or complement motive for the economy? Is it a complication, a solution or both of them?

**IIII.Hypotheses of the study:**

1-The difficulty of measuring the informal economy directly as a result of its secret activities and its obstacles. The available statistics are preliminary estimates to measure the enlargement of the informal economy because of the inadequacy of the labor market information system in many countries, specially the developing countries.

2- Excluding illegal activities “Crime Economy” from the informal economy because it has hidden dark side whose products are harmful to the economy. The main goal of this study is to benefit from all the legal sides of the informal economy.

3- This study does not seek to provide comprehensive analysis on the informal economy but it seeks to show some essential motifs that could be convenient in order to estimate strategies on dealing with the informal economy.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**IIIII.Summary:**

There is many definitions of the informal economy but the agreed definition is; it is any unofficial activities that lead to getting informal incomes, such as: workshops and shops. The causes of the spread of the informal economy are:

1-Governmental bureaucracy "routine" which leads to time loss and exaggeration in terms and procedures.

2- Tax burden on financiers which is a result of the exaggeration in tax tariff.

3-Small and micro enterprises do not have legal framework.

4- Unemployment and poverty

Moving on, the informal economy has characteristics:

1-Most of the informal economy uses underdeveloped technologies, so it depends on more workers than the share capital.

2-The informal economy appeals small share capital and depends on cash.

Adding to the characteristics of the informal economy, there are methods to measure the informal economy:

1-Direct estimate

2-Population statistics and labor force

3-Total output

The informal economy faces a lot of challenges, such as:

a)The increase of taxes on the activities of the formal economy which drives workers to work in the informal economy as well as those wishing to enter the labor market to join the work cycle in the informal economy to evade the tax.

b)Administrative complications in granting the necessary licenses to conduct various activities and the spread of corruption, red tape and bureaucracy.

c)Tax authorities rely on the discretionary power to implement the tax law, by using the method of arbitrary estimates and excessive exaggeration in them for most activities.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Moving to advantages and disadvantages of the informal economy in Egypt. First, the advantages of the informal economy are:

a)It significantly contributes solving the unemployment problem due to the inability of the national economy to create job opportunities for those coming into the labor market.

b)According to the diversity of social groups, it provides a fertile and suitable work environment for all groups and different ages.

c)The ability to create respiratory environment with the formal sector which is considered a factor in increasing employment and improving production quality.

On the other hand, the disadvantages of the informal economy are:

a)The loss of a large part of the revenues on the state treasury whether related to tax evasion or those related to licensing fees.

b)Violating conditions of safety and public health in the institutions of the informal economy.

In addition to the advantages and disadvantages of the informal economy, the hidden economy has effects on the sustainable development. First, the hidden economy affects the economical dimension for the sustainable development;

1-The negative effects of the hidden economy on microeconomic issues with unfair distribution of the income and resource allocation and their impact on the efficiency of the economy.

2-The negative effects of the existence of the hidden economy for macro variables are; loss of tax revenue is one of the most important negative effects of the hidden economy through the incomes that are generated and not disclosed within the hidden economy, as it leads to a significant loss in public revenues, so the government departments increase the number of the state budget. The hidden economy also affects the economic stability which leads to the failure of the economic policies that aims to achieve economic



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

stability. Last but not least, the hidden economy will motivates saving liquid money to conduct transactions that take place in the hidden economy.

Secondly, the hidden economy affects the social dimension for the sustainable development; the absence of social coverage and social security is an essential characteristic of the underground economy. In addition to, Social security systems are determined according to occupational groups. On the other hand

Apart from the advantages and disadvantages of the informal economy in Egypt, what are the informal economy strategies for application in Egypt? The strategies of the informal economy in Egypt are; first, determining who is responsible for managing and dealing with the informal economy. Secondly, presenting a program to improve statistics on unofficial intent in Egypt. Last but not least, determining the legislative framework for managing the informal economy in Egypt.

**IIIIII.Recommendations:**

There are proposed recommendations and solutions to integrate the informal economy into the formal economy. Hence, the informal economy significantly contributes, espically in developing countries like Egypt, to solve the unemployment crisis due to the national economy's inability to accommodate all groups. For example, according to recent studies in Egypt, the informal economy employs about 73% of the new entrants to the Egyptian labor market. In the contrary, according to recent studies that revealed negligible figures for the size of that informal economy, especially in the past four years and following the twenty-fifth revolution in January 2011, it reached 2.2 trillion Egyptian pounds. Furthermore, it caused the loss of 330 billion Egyptian pounds of the annual wasted taxes on the state treasury, at the time that the country seeks 422.3 billion Egyptian pounds as a total amount of the tax proceeds during 2015/2016. In 2015, the Egyptian



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

government suffers a shortage a total amount of 251 billion pounds in the current budget. The state seeks to increase the target of the tax revenue, considering the latter the most important and largest public resource of the country instead of 270 million pounds in the past year 2016, a total amount of 422.3 billion pounds. In the current year 2015, the general budget deficit estimated in the current year with a total of 251 billion pounds, at a time when the Egyptian informal economy requires about 73% of those entering the labor market in Egypt as the studies recently and honestly refer to them when talking about the size of the informal economy in Egypt indicate that the number of work in the informal sector reaches 10 million workers. 18 million establishments are not registered for tax and that among these establishments about 40 thousand are unlicensed factories. This hidden economy represents between 65% to 70% of the size of the Egyptian official economy.

Infront of all these neglected figures and the huge ratios of the size of the hidden economy far from the eyes of the tax authorities in the country, there are important recommendations and proposed solutions to integrate the informal economy into the area of the formal economy in the following:

1-The necessity for the Egyptian legislator to intervene to make legislative amendments to the provisions of the penalties for the current tax law No.91 of the year 2005, which came in articles 131 to 138 thereof, so that these tax amendments are firm, accountable, immediate and an analyst for real application and work on the ground. This is for several reasons, including that the aforementioned articles that dealt with all forms of criminal penalties for tax offenses are absolutely not commensurate with the severity of these crimes committed against society as a whole.

2-Macroeconomic policies must be targeted to achieve the goals of comprehensive growth and poverty reduction by targeting the creation of decent job opportunities, increasing productivity,



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

facilitating economic transformation and improving work capacity. Emphasis must also be placed on the development of vital sectors that are heavily used by workers to benefit from the experience of Tunisia and Mexico. The agricultural and tourism sector, along with encouraging the private sector to issue and contribute to achieving economic growth side by side with the public sector and civil society organizations in creating new jobs and reducing poverty.

3-Adopting the issue of slums as a fundamental issue threatening national security, thus the necessity to present a national strategy to reach the elimination of the current slums and ensure that new narratives are not bad.

4-The state should establish work systems and set time programs by organizing or merging the informal economy according to a clear and carefully designed timetable until the merger process is completed. Like Mongolia's experience, it is noted that an action plan has been adopted to organize the informal economy until it is merged according to a time frame known as the plan for the economy.

5-It should be realized that the progression in the chain of policies taken, starting from measures of enticement or attraction to intimidation and deterrence, is the decisive factor in the success of government policies with an emphasis on dealing with this informal economy with particular flexibility on the part of the supervisory and administrative bodies that deal with insurance, taxes, labor offices, health, supply and other entities that, due to their transactions, sometimes cause the customers to flee the economy.

6-Promoting cooperation between the public and private sectors, civil society organizations and civil societies play the meditating role in supporting trust between the state and those working in the informal economy7-Reforming highly bureaucratic government departments and enhancing their ability to implement laws



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

efficiently, effectively and expensively with reorganizing incentives and benefiting from the various

7-Establishing an electronic integrating network between government agencies to overcome the costs of time and transaction costs for all business companies that deal with them and benefit from the experience of Singapore in this regard, as it takes the practice of economic activities and the procedures for establishing a company in Singapore one day because of this electronic connection.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**أهم المراجع**

**أولاً :الكتب**


- مالك حسين حامد, الابعاد الاقتصاديه, المشاكل البيئيه واثر التنميه المستدامه, دار دجله عمان, الادرن , الطبعه الاولى ,٢٠١٤,ص٢٣
- احمد رمضان نعمه الله واخرون,التنميه الاقتصاديه ومشكلاتها,دار التعليم الجامعي,الاسكندريه,مصر,ً٢٠١٠ ص١١٣
- احمد عبد الفتاح ناجي,التنميه المستدامه فى المجتمع النامي,المكتب الجامعي الحديث , الفيوم ,مثر ,٢٠١٣ ص٩٢
- صلاح عباس :التنمية المستدامة في الوطن العربي مؤسسة شباب الجامعة بدون طبعة الاسكندرية ٢٠١٠
- ماهر ظاهر، رمضان صديق، الضرائب والمعاملات الدولية، دار النهضة العربية، ٢٠١٠ م
- الاسرج,حسين,"انعكاسات القطاع غير الرسمي على الافتصاد المصري" وزاره التجاره والصناعه,القاهره(٢٠١٠)


**تانيا: التقارير**


- البهي,محمد: "السوق الموازي, وانعكاسات تاثيره السلبي على الاقتصاد المصري" اتحاد الصناعات المصريه,القاهره(٢٠١٦)
- الجهاز المركزي للتعبئه والاحصاء,الكتاب الاحصائي السنوي القاهره,ديسمبر (٢٠١٦)
- منظمه الشفافيه العالميه : تقرير الشفافيه وممارسه الاعمال (٢٠١٤)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١١




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثالثًا :أبحاث ومجالات علمية**

- براق محمد :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد ١٤ أبريل ٢٠٠٨ سكيكدة جامعة ٢٠ اوت ١٩٥٥ كلية - للتنمية في الجزائر ١٣ علوم التيسير والعلوم الاقتصادية ٢٠٠٨
- عبدالرازق منال حسين، الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية ، بحث منشور موقع وزارة المالية المصرية ٢٠١٢ م

**الرسائل العلمية :**

- أمنية الدسوقي "استراتيجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في ضوء الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية " ، ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٧

**ثانيا : المراجع الأجنبية :**

Raczkowski, Schneider,f. moroz B(2015)Shadow Economy, TaxEvasion In The Eu, Jounal Of Money Laundering control Working paper No, 56 Vol18, Issue 1,34

Raj,D. (2008) Informal Sector Enterprise workers:Labor Market Issues< option, Human Development Network Sociol Protection& Labor ( HDNSP) Unit, Word Bamk rop



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com